



لافروف: رفض المعارضة للحوار مفاجئ... والأسد لن يرحل

الإبراهيمي يخير أطراف النزاع السوري بين الحل السياسي.. أو الجحيم

■ موسكو لا تزال متفائلة بإمكانية التوصل إلى مخرج تفاوضي من الأزمة

موسكو - «ا. ف. ب.» - أجري موقد الجامعة العربية والأمم المتحدة لسوريا الأخضر الإبراهيمي في موسكو التي زارها أمس محادثات مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الذي تسعي بلاده إلى تسوية للأزمة السورية بينما رفضت المعارضة التفاوض.

وكان لافروف صرح في مؤتمر صحافي الجمعة أن روسيا تريد من اللقاء مع الإبراهيمي «تكوين فكرة شاملة» تتضمن وجهات نظر الطرفين» في النزاع الدائر في سوريا.

وثاني زيارة الإبراهيمي بينما تتكفل روسيا التي تعد واحدة من آخر الدول التي ترغم النظام السوري، اتصالاتها الدبلوماسية في محاولة لإيجاد مخرج للأزمة السورية.

وقد شهدت نشاطا دبلوماسيا مكثفا بشأن النزاع واستقبلت نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد ووزير الخارجية المصري محمد كاش عمرو.

وكان الملتقى باسم الدبلوماسية الروسية الكسندر لوكاشيفيتش اعتبر الخميس أنه من الضروري «القيام بمبادرات نشطة وحازمة

من أجل وقف حمام الدم» في سوريا. ونفى بشكل قاطع وجود اتفاق بين الروس والأمريكيين حول تشكيل حكومة انتقالية مع بقاء الرئيس السوري بشار الأسد إلى حين انتهاء ولايته في 2014. كما أوردت بعض الصحف من جهته، أعلن نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف للجنة لوكالة أنباء ريا نوفوستي أن الخارجية الروسية وجهت دعوة إلى معاد الخطيب للمشاركة في مفاوضات بهدف حل النزاع السوري.

لكن رئيس الائتلاف الوطني المعارض رفض دعوة روسيا إلى موسكو وطالبها بتقديم اعتذار لتدخلها في الشؤون السورية.

وقال الخطيب «قلنا بشكل

صريح لن نذهب إلى موسكو. يمكن أن نجتمع في دولة عربية حصرا على أن يكون هناك جدول أعمال واضح».

وأضاف «إذا كان لدى الحكومة الروسية جدول أعمال واضح في دولة محايدة وعبر السيد الإبراهيمي، سنستأور في الأمور ونرد عليهم، اما موضوع كسب وقت إضافي، فالشعب السوري لم يعد عنده وقت من أجل هذا الموضوع».

وردا على ذلك قال وزير الخارجية الروسي سيرجي

لافروف أمس أن رفض ائتلاف المعارضة السورية إجراء محادثات مع حكومة الرئيس بشار الأسد يرقى إلى أن يكون طريقا مسدودا.

وقال لافروف «نحن على ثقة من

أن هذا موقف يعني طريقا مسدودا لن يؤدي إلا إلى تفاقم الوضع».

وكرر لافروف موقف روسيا بأن رحيل الأسد يجب ألا يكون شرطا مسبقا لعملية سياسية.

وقال لافروف إن الوضع في سوريا يتفاقم لكن الفرصة لا تزال قائمة للتوصل لحل تفاوضي للأزمة السورية المستمرة منذ 21 شهرا والتي أودت بحياة أكثر من 44 ألف شخص.

وأضاف قائلا أن الرئيس بشار الأسد يصير على البقاء في الحكم «حتى النهاية» ومن المتعذر اقتاعه بغير ذلك.

وقال أن «الأسد قال مرارا أنه لا ينوي الذهاب إلى أي مكان، وأنه سيقفي في منصبه حتى النهاية... وليس ممكنا تغيير هذا الموقف».

من جانبه قال المبعوث الدولي الأخضر الإبراهيمي أمس أن البديل للعملية السياسية في سوريا هو «الجحيم». وقال الإبراهيمي عقب محادثات مع لافروف «إذا كان البديل الوحيد هو إما الجحيم أو العملية السياسية فينبغي علينا جميعا أن نعمل دون توقف تجاه العملية السياسية

من جهة أخرى، أعلنت الأمم المتحدة أن اجتماعا للجهات المانحة لسوريا سيعقد في 30 يناير برئاسة أمينها العام بأن كي مون في الكويت لجمع مزيد من المساعدات الإنسانية للمدنيين السوريين.

وقال مارتن نيسبركي المتحدث باسم الأمين العام للمنظمة الدولية في بيان أن كي مون في بيان أنه «على الأسرة الدولية بذل مزيد

من الجهود لتخفيف معاناة ملايين الأشخاص في سوريا والبلدان المجاورة». وكان أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح أعلن الاثنين عن هذا الاجتماع للمانحين من دون تحديد موعد عقده.

أكد المتحدث أن بان«قلق للغاية إزاء الهدور السريع للوضع الإنساني في سوريا».

وأضاف «هذا الشتاء تكافح أسر كثيرة لتوفير مكان دافئ بدون سلاحي» وملايس مناسبة، ووقود للتدفئة». مؤكدا أن «الأطفال يشكلون أكثر من خمسين بالمئة من المدنيين المتضررين بهذه الأزمة».

وأوضح بان كي مون أن الاجتماع سيشكل «المناسبة المتوقعة للبحث في نقص التمويل للمساعدات الإنسانية في سوريا.

وذكرت الأمم المتحدة بأن وكالاتها بحاجة إلى 1.5 مليار دولار لتوفير التمويل الكافي حتى يونيو المقبل لمساعدة ما يصل إلى مليون لاجئ سوري إلى جانب أربعة ملايين سوري تضرروا في النزاع لكنهم لم يغادروا بلدهم. وسجلت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة أكثر من 500 ألف لاجئ سوري وباتت تتوقع أن يصل عدد هؤلاء إلى مليون بحلول يونيو 2013، أي ما يقارب 4.4 في المئة من عدد سكان سوريا قبل الأزمة.

ويؤكد المرصد السوري لحقوق الإنسان أن النزاع المستمر في سوريا منذ أكثر من 21 شهرا أدى إلى نقص التمويل للمساعدات

ميدانيا، ذكر المرصد السوري

غرق «سفينة الجسورة» قبالة سواحل «أم القيوين» واشتعلت نأهاب لـ «تطويق النفوذ الإيراني» في أمريكا اللاتينية

واشنطن - «ا. ف. ب.» - وقع الرئيس بيارك أوباما الجمعة قانونا يهدف إلى تطويق النفوذ الإيراني المفترض في أمريكا اللاتينية عبر استراتيجية دبلوماسية وسياسية يفترض أن تحددها وزارة الخارجية. ويدعو قانون تطويق إيران في النصف الغربي للعالم الذي أقره تعد خلال يوما استراتيجية للتصدي لنمو الوجود والنشاط العدائي لإيران» في المنطقة.

ويقترض أن تكون هذه الاستراتيجية سرية ولا يطلع عليها سوى البريطانيون، لكنها ستتضمن مخلصا عاما للنشر. كما يدعو النص وزارة الأمن الداخلي إلى تعزيز الرقابة على حدود الولايات المتحدة مع كندا ومكسيكو «بمع أي عناصر ناشطة من إيران والحرس الثوري وقوته قلب القبس وحزب الله أو أي منظمة إرهابية أخرى، من دخول الولايات المتحدة». وداخل دول أمريكا اللاتينية، ينص القانون على خطة لعمل مختلف وكالات الاستخبارات من أجل ضمان الأمن في هذه البلدان إلى جانب «خطة لمكافحة الإرهاب والتطرف» من أجل عزل إيران وحلفائها. وكانت الولايات المتحدة أكدت مرات عدة أنها تراقب نشاطات إيران في أمريكا اللاتينية مع أن مسؤولين في الخارجية والاستخبارات أكدوا أنه ليس هناك ما يدل على نشاط غير قانوني لإيران هناك.

وأضاف أن «عشرات» من البلاغات المشابهة قدمت ضد قيادات في الأخوان. وعين مرسى النائب العام طلعت إبراهيم بعد استجوابه على سلطات واسعة جديدة بعد الاعلان الدستوري الذي أصدره في 22 نوفمبر. وقالت مصادر قضائية أن التحقيق مع موسى البرادعي وصباحي جاء بناء على بلاغات من محامين متعاطفين مع الأخوان. ويقود الثلاثة جبهة الإنقاذ الوطني وهي تحالف لجماعات سياسية مصرية تقود الإحتجاجات ضد الحكومة. وقالت هبة موريه مديرة الشؤون المصرية في منظمة هيومن رايتس ووتش التي مقرها نيويورك أن تحويل هذه البلاغات إلى قاضي التحقيق والإعلان عن ذلك يستهدف منع هروب رؤوس الأموال. وحظرت الحكومة الخروج من البلاد أو الدخول إليها بأكثر من 10 آلاف دولار نقدا. ورفض أحمد سبيع أحد المتحدثين باسم حزب الحرية والعدالة -الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين - اتهامات عبد الغني بوجود حملة قانونية متفككة ضد معارضي الرئيس. ودعا سبيع إلى التوقف عن لهجة تبادل الاتهامات

لكن معارضي مرسى تعهدوا بمواصلة الإحتجاجات ورفضوا دعوته لإجراء حوار وطني. وأسرت النهاية بفتح التحقيق مع ثلاثة من أبرز معارضي مرسى يوم الخميس وهم الأمين العام السابق للجامعة العربية عمرو موسى والمدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية الحاسل على جائزة نوبل محمد البرادعي والقيادي اليساري حديد صباحي. وكان كل من موسى وصباحي قد خاضا الانتخابات الرئاسية التي أجريت في مايو امام مرسى وآخرين.

وقال مكتب النائب العام أن الثلاثة متهمون بتحريض انصارهم على الانتفاض من أجل الاطاحة بمرسى أول رئيس منتخب للبلاد. واعتبر معارضو مرسى هذا التحليل محاولة لتحويلهم لاسكانهم وتعهدوا بمواصلة معارضة حكمه. وقال حسين عبد الغني المتحدث باسم جبهة الإنقاذ التي أصبحت التجمع الرئيسي لمصائل المعارضة المصرية أنه يعتقد أن هذا التحقيق أمر مثير في جانب قيادة الأخوان وأن نظام مبارك اعتاد استخدام نفس الأساليب، وأدى للناخ

القاهرة «وكالات»: اتهمت المعارضة المصرية حلفاء الرئيس محمد مرسى والاسلاميين أمس الاول بمحاولة تكميم المعارضة بعد أن قرر النائب العام ائتداب قضية للتحقيق مع ثلاثة من قادة المعارضة بتهمة التحريض.

ويزيد هذا التحقيق الذي يأتي بعد أكثر من شهر من تعيين مرسى لنائب عام جديد من حدة التوتر في المناخ السياسي في ظل مواجهة بين الرئيس ومعارضيه بشأن الدستور الجديد الذي أصبح نافذا يوم الأربعاء.

ويقول منتقدون للدستور الجديد أنه يستخدم لغة فضفاضة ولا يضمن حقوق المرأة والاقليات ولا تكفي لنصوصه لحماية حقوق المصريين الذين انتفضوا العام الماضي للاطاحة بحسنى مبارك، ويقول المؤيدون للدستور أنه يحمي الحقوق الشخصية التي كانت عرضة لانتهاك تحت حكم مبارك وخلال الفترة الانتقالية التالية التي قادها المجلس العسكري، وحصل الدستور الجديد على تأييد نحو 64 في المئة من الناخبين الذين شاركوا في استفتاء أجري على مرحلتين

اليمن : مسلسل اغتياالات الضباط مستمر وتفجير خط انابيب مأرب بعد ساعات من إصلاحه

عن «اليمن» - «ا. ف. ب.» - أعلن مسؤول أمني طائيا عدم ذكر اسم مسلحين يركبان دراجة نارية قنلا أمس ضباط مخابرات في جنوب اليمن. وأوضح المسؤول أن تقدم مطيع بالقطنان- مسؤول الأمن في مدينة الملا - قتل على الفور». وغالبا ما يتعرض ضباط قوات الأمن لهجمات في اليمن الذي يمر بمرحلة انتقالية دقيقة بعد رحيل الرئيس السابق علي عبد الله صالح أثر احتجاجات واسعة، ويواجه تحركا انفصاليا في الجنوب، وتتفهم القاعدة المتطرف، وفي حادث منفصل فجر مسلحون قبليون مساء الجمعة أنبوب النفط الرئيسي في محافظة مأرب شرق صنعاء بعد ساعات من إصلاحه. كما أفاد مصدر قبلي وكالة فرانس برس، وقال المصدر أن «مسلحين قبليين فجروا أنبوب النفط في منطقة تبعد نحو خمسة كيلو مترات عن مكان التفجير السابق»، ووقع التفجير الجديد في الكلو رقم 107 بينما كان التفجير السابق استهدف الأنبوب في الكيلو 102. بدوره قال مهندس شارك في إصلاح الأنبوب لفرانس برس أن «الفرق الهندسية تمكنت من إصلاح الأنبوب في منطقة حباب القابعة لمديرية صرواح ظهر الجمعة بعد تدخل وسادة قبيلة سمحت للفريق الغني بالتوصل إلى مكان التفجير». وكان مسلحون قبليون منعوا الفريق من الوصول الأسبوع الجاري، وتصعدوا لحملة عسكرية شنها الجيش ما أدى إلى عشر القتلى والجرحى خلال معارك مسلحة بين الطرفين. وتقول مصادر حكومية أن توقف أنبوب النفط يكبد اليمن خسائر كبيرة، مشيرة إلى أن توقف ضخ الخام يعني توقف تصدير 120 ألف برميل يوميا يوميا تعادل قيمتها نحو 12 مليون دولار، إذا احتسب سعر البرميل بحوالي 100 دولار، ما يعني أن الخسائر الشهرية تصل إلى (360 مليون دولار وهو رقم كبير إذا استمرت عمليات التخريب ومنع إصلاح الأنبوب لعدة شهور. وقد تصاعدت عمليات استهداف أنبوب نقل النفط الذي يمتد من منابع النفط في صافا إلى مرافا رأس عيسى على البحر الأحمر للتصدير. ويقل بعضه بعدها إلى مصفاة عدن لتكرير النفط من أجل الاستخدام المحلي.

■ الجيش النظامي يستعيد سيطرته على حي دير بعلبة المحاصر في حمص

لحقوق الإنسان أن الجيش السوري سيطر أمس على حي دير بعلبة المحاصر في مدينة حمص «وسط» التي تشهد أزمة إنسانية خطيرة بسبب المعارك.

وقال المرصد أن «القوات النظامية سيطرت على دير بعلبة بمدينة حمص بعد انسحاب مقاتلين من عدة كتائب مقاتلة من الحي على الر عملية عسكرية

نقلتها القوات النظامية استمرت لعدة أيام». وأضاف المرصد في بريد الكتروني أن العملية «رافقتها قصف عنيف واشتباكات متواصلة ومحاولات اقتحام متعددة وسط حصار للحي». وتابع أن «الحي يعيش غلروفا إنسانية مزرية ووردت أنباء عن سقوط شهداء وجرحى لم يتمكن المرصد السوري

لحقوق الإنسان من توثيقها بسبب صعوبة التوصل مع نشطاء الحي». ويتخذ المرصد من بريطانيا مقرا له ويؤكد أنه يعتمد على ناشطين واطباء على الأرض في جميع أنحاء سوريا.

وكانت حمص شهدت في فبراير هجوما واسعا للجيش الذي قصف مناطق سكنية ما أدى إلى مقتل 700 شخص معظمهم من المدنيين.



جانب من تظاهرة أمس الأول